

إن إقرار القانون رقم 045 - 2010 الصادر بتاريخ 26 يوليو 2010 المتضمن تحرير الفضاء السمعي البصري [أو إلغاء حبس الصحفيين في قضايا النشر واستحداث صندوق حكومي لدعم الصحافة وإنشاء شركات خدمة عمومية خفية الاسم إذاعة موريتانيا وتلفزة موريتانيا والمصادقة على القانون رقم 017-2018 الصادر بتاريخ 13 مارس 2018 المتعلق بتنظيم وترقية قطاع الترويج وكذلك القرار الذي اتخذته السلطات العمومية ابتداء من يوليو 2018 والمقاضي بتحمل الدولة 50% من تكاليف بث القنوات الخاصة، كل ذلك يترجم إرادة الحكومة الموريتانية طبقاً للتوجيهات السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز في خلق مناخ محفز وملائم لتنمية قطاع الاتصال وعصرنة البلاد بشكل عام.

وكما هو جلي يشهد القطاع السمعي البصري اليوم تحولات جذرية، تمس الأبعاد التكنولوجية والقانونية في مجالات الاستخدام والاقتصاد. وتعتبر هذه التحولات نتيجة طبيعية لحركية معقدة غيرت واقع الحال على مستوى أربع مكونات أساسية ضمن الشروط المتحركة في القطاع: الوسائط التكنولوجية والقوانين المنظمة وطلبات المستهلكين والخيارات الاستراتيجية للمتعاملين والاقتصاديين المتدخلين في القطاع.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى ظهور وسائل كثيرة مثل الحاسوب المحمول والهواتف عالية الجودة مع إمكانيات استخدام لأمحدودة تفتح أمام مستهلك المادة الإعلامية، فهناك إمكانيات مشاهدة الأفلام على شاشة جهاز محمول وتنوع قنوات البث (التلفزيون على المحمول والمشاهدة عبر الانترنت، التلفزة الرقمية الأرضية). يضاف إلى ذلك التراجع في قيمة مفهوم مسطرة البرامج واتساع حرية الاختيار أمام المستهلك والوفرة في العرض والزيادة في عدد الفاعلين الجدد. وتوضح هذه الظواهر مجتمعة كم هي معقدة ومتعددة التحولات الجارية في القطاع السمعي البصري.

في مواجهة هذه التحولات والتطورات التكنولوجية المضطربة قررت الحكومة اعتماد المهنية والتخصص من أجل العمل في إذاعة موريتانيا وفي التلفزة والبث الإذاعي والتلفزيوني الموريتانيين، وتكريس الجودة والكفاءة في مجال التحكم في النشاطات المنوطة بكل من هذه المؤسسات كهدف وغاية

وفي سياق نهج المهنية والتخصص هذا يأتي إنشاء البث الإذاعي والتلفزيوني الموريتاني يوم 22 يوليو 2012، بهدف تحقيق جملة من الأهداف من أهمها ضمان مواعيد الفضاء السمعي البصري الوطني مع المعايير الجديدة في تقنيات الإعلام والاتصال. ووعيا منه بصعوبة المهمة الموكلة إليه فإن البث الإذاعي والتلفزيوني الموريتاني مطالب بتأمين التجهيزات وتقنيات العمل التي تلبي المتطلبات التكنولوجية المعاصرة حتى يتمكن من التجاوب بطريقة عادلة مع حاجات الناشرين والمتعاملين الذين يختارون خدماته، ويكون قادراً على توفير الوسائط المعاصرة التي تسمح لهم بالقيام على الوجه المطلوب بالمهام النبيلة التي يضطلعون بها.

فبعد أن حقق البث الإذاعي والتلفزيوني الموريتاني في فترة قياسية سلسلة من الإنجازات نذكر منها تحويل البث على الباقة الوطنية وإلغاء هذه الباقة بفاعلين جدد وتوسعة البث على المستويين الأرضي والفضائي واقتناء العديد من التجهيزات إضافة إلى القيام بإصلاحات إدارية وتنظيمية تشهد المؤسسة اليوم تحولات تكنولوجية ومؤسسية يفرضها التحول من البث التماثلي إلى البث الرقمي. وتشمل هذه التحولات إضافة قناة بنظام الجودة العالية لصالح قناة الموريتانية والتوسع في مجال البث الفضائي عبر فاعلين آخرين وكذا أعلى مستوى البث الأرضي مع استحداث خدمات جديدة تتيح قيمة مضافة مثل ترقية وسائل الإعلام التفاعلي.

وفي هذا الإطار يعمل البث الإذاعي والتلفزيوني الموريتاني لهذا للتأقلم مع مقتضيات الوسط السمعي البصري الجديد وذلك بالتعاون مع الفاعلين في القطاع للتحكم أكثر في فضاء سمعي بصري وطني في خدمة المواطن.

ولهذا الغرض أدمو كافة القطاعات المعنية والمختصين في الميدان والشركاء في التنمية ومؤسسات البث التلفزيوني المشقيقة والعاملين في حقل الاتصالات ومنظمات المجتمع المدني إلى الإسهام بفعالية إلى جانبنا من أجل إنجاح هذه الجهود التي تندرج ضمن الاستراتيجية الجديدة للتنمية المتبعة من طرف السلطات العمومية.

المهندس محمد اجيه سيداتي محمد المحفوظ